والمقاهي حيث بلغ الدخل السنوي لهذه القطاعات نحو ٦٠٩ مليون جنيه فلسطيني.

هـ - القطاع الحكومي:

استوعب هذا القطاع جانبا ملحوظا من الطاقة العاملة الفلسطينية مع التزامه بتنفيذ سياسة خدمات تحقق الاهداف الاستراتيجية والمرحلية للاستعمار البريطاني في المنطقة. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق استقلالية ذاتية شبه تامة في العديد من الخدمات العامة مثل التربية والصحة وطلب المساعدات المباشرة من حكومة الانتداب وذلك انسجاما مع الاطماع الصهيونية في البلد والسياسة البريطانية كما حددها وعد بلفور وصك الانتداب. وقد عمدت الحركة الصهيونية الى انشاء مؤسسات ادارية خاصة بها تتوازى مع ادارات الدولة الرسمية، والى توظيف نفوذها للتمركز في بعض الادارات ذات الاهمية المطلقة لسياستها الاستيطانية.

وعلى الرغم من وجود كثافة عربية في الدوائر الرسمية (٦٧,٥٪ من مجموع المستخدمين لعام ١٩٤٥) الا ان الوظائف العليا كانت بيد الانجليز اساسا كما ان الوجود الصهيوني كان كثيفا في الوظائف الوسطى (٦٥٪).

وفي حال اضافة العاملين لدى السلطات العسكرية نجد ان مجموع القوى العاملة العربية من مستخدمين ومياومين في القطاع العام وصل في عام ١٩٤٥ الى نحو ٦٠ الف شخص تشكل نسبتهم ٤٠٪ من القوى العاملة العربية خارج قطاع الزراعة ويمثل الدخل السنوي العربي من قطاع «الحكومة» وقطاع «السلطات العسكرية البريطانية» نحو ٣٦,٣٪ من مجموع الدخل الوطني العربي خارج قطاع الزراعة في فلسطين عام ١٩٤٤.

وأثر نشاط القطاع العام ايضا على جانب الانتاج والخدمات في الاقتصاد العربي وذلك عن طريق عقود الاشغال العامة والتوريدات. وقد بلغ عدد العقود لعام ١٩٣٥، ١٠٠٦ بقيمة ٥٦٢ ١٥٣ جنيه فلسطيني مثلت اجور العمال منها نسبة اقل من النصف. كما ساهمت نفقات السلطات العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية في انعاش الاقتصاد العربي وبلغت قيمة هذه النفقات خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٤٦ حوالي ١٦١,٥ مليون جنيه فلسطيني.